



الدورة الحادية والعشرون  
كينغستون، جامايكا  
١٣-٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥

## مقترح لتحسين عرض ميزانية الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ في ضوء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

### مقدمة

١ - يتمثل الغرض من هذه الورقة في تحديد وتقديم مقترحات بديلة لعرض الميزانية المقترحة للسلطة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي إطار إجراء هذا التحليل، استعرضت الممارسات المتبعة في عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ - وتستند هذه الورقة إلى الدراسة (ISBA/18/A/4-ISBA/18/C/12، الفقرة ١٦) التي بدأت لجنة المالية بإجرائها في عام ٢٠١٢ بهدف تحسين وصف وشرح استخدام رسوم تجهيز طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف. وفي عام ٢٠١٣، واصلت لجنة المالية إجراء الدراسة (ISBA/19/A/7-ISBA/19/C/11، الفقرات ٢٥-٢٧) بغرض تحسين وصف وشرح هذه الرسوم ومختلف مصادر إيرادات السلطة. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يدرج في باب الإيرادات في الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ بياناً بالإيرادات المتنوعة المقدرة خلال الفترة المالية المقبلة، وفقاً للبند ٦-٣ (ب) من النظام المالي. وكنقطة بداية، طلب إلى الأمين العام أن يدرج في ذلك التقدير الإيرادات المتوقعة المتأتية من الرسوم



السنوية للمساهمة في التكاليف العامة التي يسددها المتعاقدون. واستجيب لهذا الطلب في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (ISBA/20/A/12 و ISBA/20/C/19-ISBA/20/A/5).

٣ - وأكد استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات الدعوة الموجهة من الدول الأعضاء لزيادة التركيز على تحقيق النتائج وإظهارها. وتمثل الإدارة القائمة على النتائج أداة هامة لتحقيق تلك الغاية. وتشكل الإدارة القائمة على النتائج جزءاً أساسياً من برنامج إصلاح الأمم المتحدة، وهو ما جرى تأكيده مجدداً في خطة العمل الخمسية للأمم العام<sup>(١)</sup>.

٤ - وتعد ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ باستخدام شكل محاسبي تقليدي لمخطط الحسابات (انظر المرفق الأول لهذه الوثيقة) لم يتطور كثيراً على الرغم من البيئة المتغيرة لميزانية الأمم المتحدة والتطور التدريجي في عمل السلطة، الذي يشمل الآن العمل مع المتعاقدين. وتتضمن الأشكال البديلة الممكنة للميزانية نُهجاً برنامجية أو مواضيعية توضع وفقاً للخطة الاستراتيجية. وسيستلزم إدخال أي تغييرات في شكل عرض الميزانية إدخال تغييرات أيضاً في مخطط الحسابات، حيث تسجل الإيرادات والنفقات، بحيث يتسنى للسلطة الإبلاغ عن النتائج المالية بنفس الشكل المعتمد للميزانية.

#### مقترح عرض الميزانية

٥ - جرت العادة أن تتبع وكالات الأمم المتحدة في وضع ميزانيتها والإبلاغ عنها خططها الاستراتيجية. وفي حالة السلطة، يرد برنامج العمل حالياً في التقرير السنوي للأمم العام، الذي يورد مجالات التركيز الرئيسية للسلطة. ويمكن بالتالي تنظيم مقترح ميزانية بديل يتمحور حول المجالات البرنامجية التالية (انظر ISBA/21/A/2):

(أ) المهام الإشرافية فيما يتصل بعقود الاستكشاف؛

(ب) رصد الاتجاهات والتطورات المتصلة بأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة،

بما في ذلك ظروف السوق العالمية للمعادن وأسعار المعادن والاتجاهات والتوقعات المتعلقة بها؛

(١) انظر الوثيقة المعنونة "الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي: تطبيق قرارات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات"، المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(ج) وضع إطار تنظيمي مناسب لتطوير استغلال الموارد المعدنية في المنطقة في المستقبل، بما في ذلك تحديد معايير لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها أثناء استغلال هذه الموارد؛

(د) تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة عن طريق جملة أمور من بينها وضع برنامج مستمر لتنظيم حلقات عمل تقنية، ونشر نتائج البحوث التي تخلص إليها، والتعاون مع المتعاقدين والدوائر العلمية الدولية؛

(هـ) جمع المعلومات وإنشاء وتطوير قواعد بيانات وحيدة للمعلومات العلمية والتقنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لبيئة المحيطات العميقة؛

(و) التقييم المتواصل للبيانات المتاحة فيما يتعلق بالتنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها؛

(ز) وضع خطة إدارة بيئية للمناطق الهامة التي تحتوي على العقيدات المؤلفة من عدة معادن والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت<sup>(٢)</sup>.

٦ - وسيربط الكثير من التكاليف تحديداً ببرنامج واحد. غير أن بعض التكاليف المتعلقة بالبرامج، التي قد تكون مرتبطة ببرنامجين أو أكثر من البرامج المذكورة أعلاه، سيقدر بتوزيعه تناسبياً على البرامج التي يمكن ربطها بها تحديداً. ويرد الشكل المقترح في المرفق الثاني.

٧ - وعلاوة على ذلك، ستتلقى هذه البرامج السبعة الدعم من الإدارة والعمليات والتكاليف المشتركة بين البرامج، التي لا يمكن أن تخصص لبرامج محددة.

٨ - وتشمل إيرادات السلطة ما يلي:

(أ) مساهمات الدول الأعضاء؛

(ب) الوفورات المقدرة (فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦)، إن وجدت؛

(ج) الإيرادات المتنوعة.

(٢) مع اعتماد خطة إدارة بيئية للعقيدات المؤلفة من عدة معادن في سياق الاستغلال، يتعين وضع خطط مثيلة للكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت.

٩ - وتشمل الإيرادات المتنوعة للسلطة ما يلي:

- (أ) الإيرادات المتوقعة من رسوم المساهمة في التكاليف العامة لعام ٢٠١٧. ويشمل ذلك رسوم المساهمة في التكاليف العامة الواردة من المتعاقدين الذين وافقوا على دفع الرسم؛
- (ب) الإيرادات المتوقعة من رسوم المساهمة في التكاليف العامة لعام ٢٠١٨. ويشمل ذلك رسوم المساهمة في التكاليف العامة الواردة من المتعاقدين الذين وافقوا على دفع الرسم؛
- (ج) الإيرادات المتوقعة من رسوم تجهيز الطلبات التي وردت، التي يجري تجهيزها حالياً لعام ٢٠١٧؛
- (د) الإيرادات المتوقعة من رسوم تجهيز الطلبات التي وردت، التي يجري تجهيزها حالياً لعام ٢٠١٨؛
- (هـ) الإيرادات المتوقعة من رسوم تجهيز الطلبات التي وردت، التي يتوقع الموافقة عليها لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

١٠ - ويتعلق كل من رسوم المساهمة في التكاليف العامة ورسوم تجهيز طلبات المتعاقدين على وجه التحديد، بالمجال البرنامجي ١، المهام الإشرافية فيما يتصل بعقود الاستكشاف.

١١ - ويتمثل أحد مثالب تغيير شكل الميزانية في أن ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لن تكون قابلة للمقارنة بالميزانية الحالية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، لأن الميزانية الحالية غير معروضة في شكل برنامجي ولا يمكن تحويلها بسهولة إلى شكل من هذا القبيل. ولكن، إذا عرضت ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بطريقة برنامجية مع قوانين المحاسبة، يمكن أيضاً أن تعرض بطريقة قابلة للمقارنة بشكل ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تعديل ميزانية ونفقات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لعرضها بطريقة برنامجية. وبعبارة أخرى، سيكون ثمة توافق مع الميزانيات السابقة، ولكن ليس مع الميزانيات اللاحقة.

أثر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الميزانيات

١٢ - يسمح للكيانات باعتماد مختلف أسس الميزنة، التي تشمل الأساس النقدي أو الأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق. وعلى النحو المذكور أدناه، لا تزال الأمم

المتحدة، في عام ٢٠١٥، تعد الميزانيات باستخدام الأساس النقدي المعدل، وهو نفس طريقة العرض التي استخدمت في وضع ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦.

١٣ - ويصف المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معايير عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية. وينطبق هذا المعيار، الذي استكمل لآخر مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على كيانات القطاع العام التي تتيح إطلاع الجمهور على ميزانيتها (ميزانيتها) المعتمدة لتعزيز شفافية عملية تقديم تقاريرها المالية. ويتطلب هذا المعيار أن تقدم هذه الكيانات إفصاحات معينة عن الميزانية والمبالغ الفعلية في بياناتها المالية أو تقاريرها الأخرى. ويتضمن المرفق الثالث تفاصيل أخرى عن المعيار ٢٤ ومقتطفات منه تتعلق بانطباقه على السلطة.

١٤ - وسيضمن امتثال متطلبات هذا المعيار أن تفي كيانات القطاع العام بالتزاماتها المتعلقة بالمساءلة وتعزيز شفافية بياناتها المالية من خلال إظهار: (أ) التقييد بالميزانية (الميزانيات) المعتمدة التي تخضع للمساءلة بشأنها؛ (ب) أداؤها المالي فيما يتعلق بتحقيق النتائج المدرجة في الميزانية، في حال إعداد الميزانية (الميزانيات) والبيانات المالية على نفس الأساس.

١٥ - ولا يحدد المعيار شروط صياغة أو عرض الميزانيات المعتمدة التي تتاح للجمهور. وهناك نوعان رئيسيان من الميزانيات، هما الميزانيات المعدة باستخدام الأساس النقدي وتلك المعدة باستخدام أساس الاستحقاق الكامل. ولا تزال الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٥، تعد الميزانيات باستخدام الأساس النقدي المعدل.

١٦ - ولا يحظى مصطلح "الميزنة على أساس الاستحقاق" باتفاق عام على معناه في أدبيات المحاسبة، التي تقدم له عددا من التفسيرات. ولكن، يعني مصطلح "الميزنة على أساس الاستحقاق" عموما أن أذون الإنفاق تعطى ميزانيات تحدد بمفاهيم الاستحقاق. وعلى وجه الخصوص، تضع الميزانية المعدة باستخدام أساس الاستحقاق حدودا كمية للمصروفات التي يمكن أن تتكبدها، بدلا من المدفوعات النقدية التي يمكن أن تقدمها. ويتمثل أحد أوجه الاختلاف بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق في استخدام الاستهلاك السنوي في العرض على أساس الاستحقاق الكامل في مقابل استخدام تكلفة اقتناء ممتلكات جديدة محصوما منها العائدات الصافية التي يمكن أن تتأتى من التصرف بها عند العرض باستخدام الأساس النقدي.

١٧ - ويتطلب هذا المعيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تتضمن البيانات المالية للكيان ما يلي:

(أ) مقارنة المبالغ الفعلية بالمبالغ المدرجة في الميزانية الأصلية والميزانية النهائية. ويتعين إجراء هذه المقارنة بناء على نفس أساس المحاسبة المعتمد في إعداد الميزانية، حتى وإن كان ذلك الأساس مختلف عن الأساس المعتمد في إعداد البيانات المالية. وبالتالي، يمكن عرض البيانات المالية بطريقة الاستحقاق الكامل التي تمثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعرض الميزانية باستخدام الأساس النقدي، على غرار ما يجري حالياً، ولا يتعارض ذلك مع تلك المعايير؛

(ب) تفسير للفروق الهامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، ما لم يكن هذا التفسير وارداً في وثائق عامة أخرى تصدر جنباً إلى جنب مع البيانات المالية؛

(ج) تسوية للمبالغ الفعلية على أساس الميزانية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية عندما يختلف أساساً المحاسبة والميزانية.

١٨ - ويتطلب المعيار أيضاً الإفصاح عن تفسير لأسباب الفروق بين الميزانيتين الأصلية والنهائية، بما في ذلك ما إذا كانت هذه الفروق تنشأ عن عمليات إعادة تخصيص للموارد ضمن الميزانية، أو عوامل أخرى من قبيل حدوث تحولات في السياسات، أو غير ذلك من الأحداث غير المتوقعة. ويمكن أن تقدم هذه الإفصاحات في الملاحظات على البيانات المالية.

١٩ - ولا يشترط في الإفصاحات التي يحددها المعيار ٢٤ الإفصاح عن معلومات مقارنة بشأن الفترة السابقة؛ كما لا يشترط المعيار الإفصاح في البيانات المالية للفترة الجارية عن التفسير ذي الصلة للفروق بين المبالغ الفعلية والميزانية للفترة السابقة. وساور مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قلق من أن يؤدي مطلب الإفصاح عن معلومات مقارنة إلى إثقال البيانات بالمعلومات وإيجاد شبكة بالغة التعقيد من متطلبات الإبلاغ وألا يكون في مصلحة مستخدمي البيانات المالية.

٢٠ - وستواصل السلطة الدولية لقطاع البحار إعداد ميزانيات تغطي فترات مالية مدتها سنتان، وميزانيات سنوية تغطي كل سنة في فترات السنتين، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## التوصية

٢١ - لجنة المالية مدعوة إلى أن النظر في المقترح الداعي إلى عرض الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ حسب المجال البرنامجي.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المالية مدعوة إلى الإحاطة علما بأن السلطة ستواصل إعداد الميزانيات باستخدام نفس الأساس الذي تستخدمه الأمم المتحدة، أي باستخدام الأساس النقدي المعدل، وهو ما يمثل المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبغية تعزيز الشفافية، وفقا للمعيار ٢٤، ستقدم السلطة أيضا الإفصاحات المطلوبة الإضافية، بما في ذلك تفسيرات الفروق.

## المرفق الأول

المحاسبة التقليدية: شكل عرض مخطط الحسابات الذي تعتمد عليه حالياً  
السلطة الدولية لقاع البحار

موجز احتياجات ميزانية السلطة الدولية لقاع البحار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى  
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦<sup>(١)</sup>

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة (النقصان) النسبة المئوية	المجموع للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ المبلغ	الاحتياجات المعتمدة			
		٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤/٢٠١٣	
الجزء ١ - المصروفات الإدارية للأمانة					
الباب ١					
					الوظائف الثابتة
١,٠	٥٧,٦	٦٠٨١,٢	٣٠٤٠,٦	٣٠٤٠,٦	٦٠٢٣,٦
٠,٠	٠,٠	٣٠,٠	١٥,٢	١٤,٨	٣٠,٠
٠,٠	٠,٠	٣١,٦	١٥,٨	١٥,٨	٣١,٦
٦٥,٨	١٢٥,٠	٣١٥,٠	١٥٧,٥	١٥٧,٥	١٩٠,٠
٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠
٢٦,٦	١٢٠,٠	٥٧٠,٩	٣٠٤,٠	٢٦٦,٩	٤٥٠,٩
٠,٠	٠,٠	١٣٠,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	١٣٠,٠
٠,٠	٠,٠	٢٧٠٦,٣	١٣٦٤,٩	١٣٤١,٤	٢٧٠٦,٣
٣,١	٣٠٢,٦	٩٩٦٥,٠	٥٠١٣,٠	٤٩٥٢,٠	٩٦٦٢,٤
المجموع الفرعي (الباب ١)					
الباب ٢					
					السفر في مهام رسمية
٤٧,٧	١٥٥,٠	٤٨٠,١	٢٤٢,٤	٢٣٧,٧	٣٢٥,١
٤٧,٧	١٥٥,٠	٤٨٠,١	٢٤٢,٤	٢٣٧,٧	٣٢٥,١
المجموع الفرعي (الباب ٢)					
الباب ٣					
					الاتصالات
٢٥,٤	٤٠,٦	٢٠٠,٧	١٠٢,٠	٩٨,٨	١٦٠,١
٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٥٠,١	٤٩,٩	١٠٠,٠
٢٠,٩	١٠,٩	٦٣,٠	٣٠,٠	٣٣,٠	٥٢,١
٣٦,١	٣٦,٠	١٣٦,٠	٦٨,٠	٦٨,٠	١٠٠,٠
٠,٠	٠,٠	٢٢,٠	١١,٠	١١,٠	٢٢,٠
٣٣١,٤	٢٠١,٨	٢٦٢,٧	٨٤,٢	١٧٨,٤	٦٠,٩

الزيادة (التقصان) النسبة المئوية	المبلغ	المجموع للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	الاحتياجات المعتمدة			
			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤/٢٠١٣	
٠,٠	٠,٠	٢٣,٠	١١,٧	١١,٣	٢٣,٠	استئجار وصيانة الأثاث والمعدات
٠,٠	٠,٠	٨٠,٣	٤٠,٨	٣٩,٥	٨٠,٣	اللوازم والمواد
٠,٠	٠,٠	١٠٩,٦	٥٥,٦	٥٤,٠	١٠٩,٦	خدمات متنوعة
٤١,٩	٥٠,٦	١٧١,٥	٦٥,٩	١٠٥,٦	١٢٠,٩	تكنولوجيا المعلومات
٠,٠	٠,٠	٣٤,٦	١٧,٣	١٧,٣	٣٤,٦	رسوم مراجعة الحسابات
٠,٠	٠,٠	١٦٦,٠	٨٣,٠	٨٣,٠	١٦٦,٠	نظام الأمم المتحدة الموحد للرواتب والبدلات والاستحقاقات
١٠٠,٠	١٢٠,٠	١٢٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٠,٠	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٤٤,٧	٤٥٩,٩٠	١ ٤٨٩,٤	٦٧٩,٦	٨٠٩,٨	١ ٠٢٩,٥	المجموع الفرعي (الباب ٣)
						الباب ٤
١٢,٩	١٠٠,٠	٨٧٦,٩	٣٩٤,١	٤٨٢,٨	٧٧٦,٩	إدارة المباني
١٢,٩	١٠٠,٠	٨٧٦,٩	٣٩٤,١	٤٨٢,٨	٧٧٦,٩	المجموع الفرعي (الباب ٤)
٨,٦	١ ٠١٧,٦	١٢ ٨١١,٤	٦ ٣٢٩,١	٦ ٤٨٢,٢	١١ ٧٩٣,٨	المجموع، الجزء ١ (الأبواب ١-٤)
						الجزء ٢ - تكاليف خدمة مؤتمرات السلطة الدولية لقاء البحار
١٦,٤	٤١٢,٨	٢ ٩٣١,٧	١ ٤٦٥,٩	١ ٤٦٥,٩	٢ ٥١٨,٩	خدمات المؤتمرات
١٦,٤	٤١٢,٨	٢ ٩٣١,٧	١ ٤٦٥,٩	١ ٤٦٥,٩	٢ ٥١٨,٩	المجموع، الجزء ٢
٩,٩٩	١ ٤٣٠,٤	١٥ ٧٤٣,١	٧ ٧٩٥,٠	٧ ٩٤٨,١	١٤ ٣١٢,٧	المجموع الكلي

(أ) ISBA/20/A/12

السلطة الدولية لقاع البحار: الإيرادات والمصروفات والإيرادات المتنوعة  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات	
١١ ٧٥٩,٤	مساهمات الدول الأعضاء
٧٨١,٤	الوفورات المقدرة (فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤)
٣ ٢٠٢,٣	الإيرادات المتنوعة
١٥ ٧٤٣,١	المجموع
المصروفات	
١٥ ٧٤٣,١	احتياجات الميزانية
١٥ ٧٤٣,١	المجموع
الإيرادات المتنوعة	
٢ ١٢١,٣	الإيرادات المتنوعة المتراكمة خلال ٢٠١٣
٣٧٦,٠	الإيرادات المتوقعة من رسوم المساهمة في التكاليف العامة لعام ٢٠١٥
٧٠٥,٠	الإيرادات المتوقعة من رسوم المساهمة في التكاليف العامة لعام ٢٠١٦
٣ ٢٠٢,٣	المجموع

## المرفق الثاني

العرض البرنامجي لميزانية السلطة الدولية لقاع البحار وفق مجالات  
عمل السلطة<sup>(أ)</sup>  
المصروفات

(بدولارات الولايات المتحدة)

المجالات البرنامجية<sup>(ب)</sup> ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ميزانية عام ٢٠١٧ ميزانية عام ٢٠١٨

البرنامج ١: المهام الإشرافية فيما يتصل بعقود الاستكشاف

البرنامج ٢: رصد الاتجاهات والتطورات المتصلة بأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة، بما في ذلك ظروف السوق العالمية للمعادن وأسعار المعادن والاتجاهات والتوقعات المتعلقة بها

البرنامج ٣: وضع إطار تنظيمي مناسب لتطوير استغلال الموارد المعدنية في المنطقة في المستقبل، بما في ذلك تحديد معايير لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها أثناء استغلال هذه الموارد

البرنامج ٤: تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة عن طريق حملة أمور من بينها وضع برنامج مستمر لتنظيم حلقات عمل تقنية، ونشر نتائج البحث التي تخلص إليها، والتعاون مع المتعاقدين والدوائر العلمية الدولية

البرنامج ٥: جمع المعلومات وإنشاء وتطوير قواعد بيانات وحيدة للمعلومات العلمية والتقنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لبيئة المحيطات العميقة

البرنامج ٦: التقييم المتواصل للبيانات المتاحة فيما يتعلق بالتنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها

البرنامج ٧: وضع خطة لإدارة بيئية للمناطق الهامة التي تحتوي على العقيدات المؤلفة من عدة معادن والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت

مجموع الميزانية البرنامجية

الإدارة والتكاليف المشتركة بين البرامج، التي لا يمكن أن تربط تحديدا بأحد البرامج<sup>(ج)</sup>

المجموع الكلي لتكاليف البرامج والتكاليف المشتركة بين البرامج والتكاليف الإدارية

(أ) تتعلق جميع رسوم تجهيز الطلبات ورسوم المساهمة في التكاليف العامة التي يتحملها المتعاقدون بالبرنامج ١، "المهام الإشرافية فيما يتصل بعقود الاستكشاف".

(ب) ISBA/21/A/2.

(ج) ستقدم إفصاحات بشأن أساس قسمة المصروفات فيما بين البرامج وطبيعة وقيمة المصروفات التي لا يمكن عزوها مباشرة إلى البرامج.

ألف - يمكن أيضا تقديم المزيد من التفاصيل بشأن المبالغ ذات الصلة بالعرض البرنامجي حسب نوع الإنفاق في مخطط الحسابات على النحو المبين في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

باء - سيجري بشكل منفصل تتبع المصروفات التي يمكن عزوها على وجه التحديد إما إلى رسوم تجهيز طلبات العقود أو إلى تقديم الخدمات إلى المتعاقدين (مثل حلقات عمل) وستبين مقابل الإيرادات المتنوعة.

## الإيرادات

(بدولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات	ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	ميزانية عام ٢٠١٧	ميزانية عام ٢٠١٨
مساهمات الدول الأعضاء			
الوفورات المقدرة (فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦)			
الإيرادات المتنوعة (انظر جدول الإيرادات المتنوعة أدناه)			
المجموع			
المصروفات			
احتياجات الميزانية (انظر جدول المصروفات حسب المجالات البرنامجية أعلاه)			
المجموع			

## تفاصيل الإيرادات المتنوعة

الإيرادات المتنوعة	ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	ميزانية عام ٢٠١٧	ميزانية عام ٢٠١٨
الإيرادات المتنوعة المتراكمة خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦			
الإيرادات المتوقعة من رسوم تجهيز الطلبات التي وردت، التي يجري تجهيزها <sup>(د)</sup>			
الإيرادات المتوقعة من رسوم تجهيز الطلبات التي وردت، التي يتوقع الموافقة عليها			
الإيرادات المتوقعة من رسوم المساهمة في التكاليف العامة <sup>(د)</sup>			
المجموع			

(د) تتعلق جميع رسوم تجهيز الطلبات ورسوم المساهمة في التكاليف العامة بالمجال البرنامجي ١، "المهام الإشرافية فيما يتصل بعقود الاستكشاف".

## المرفق الثالث

مقتطفات من المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:  
عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية

مقتطفات<sup>(١)</sup>

## التعاريف

- ٢٣ - الميزانية السنوية تعني ميزانية معتمدة لسنة واحدة. وهي لا تشمل التقديرات الآجلة أو التوقعات المنشورة المتعلقة بفترات تتجاوز فترة الميزانية.
- ٢٤ - الميزانية المعتمدة تعني صلاحية الإنفاق المستمدة من القوانين ومشاريع قوانين التخصيص والقرارات الأخرى المتعلقة بالإيرادات أو المقبوضات المتوقعة فيما يتعلق بفترة الميزانية.
- ٢٥ - الاعتماد هو الإذن الممنوح من قبل هيئة إشرافية من أجل تخصيص أموال لأغراض محددة.
- ٢٦ - أساس الميزانية يعني أساس الاستحقاق أو الأساس النقدي أو أي أساس محاسبي آخر معتمد في الميزانية التي اعتمدها الهيئة الإدارية.
- ٢٧ - الأساس القابل للمقارنة يعني المبالغ الفعلية المعروضة على نفس الأساس المحاسبي ونفس أساس التصنيف لنفس الكيان ونفس فترة الميزانية المعتمدة.
- ٢٨ - الميزانية النهائية هي الميزانية الأصلية المعدلة لتسجيل جميع الاحتياطات والمبالغ المرحلة والتحويلات والمخصصات والاعتمادات التكميلية وغيرها من التغيرات المنطبقة على فترة الميزانية التي تجريها الهيئة الإدارية.
- ٢٩ - الميزانية المتعددة السنوات هي ميزانية معتمدة لما يزيد عن سنة واحدة. وهي لا تشمل التقديرات الآجلة أو التوقعات المنشورة المتعلقة بفترات تتجاوز فترة الميزانية.
- ٣٠ - الميزانية الأصلية هي الميزانية الأولية المعتمدة لفترة الميزانية.

(أ) مقتطفات من المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. والاتحاد الدولي للمحاسبين هو الذي ينشر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## الميزانيات المعتمدة

٣١ - تعكس الميزانية المعتمدة الإيرادات أو المقبوضات التي يتوقع أن تنشأ في فترة الميزانية السنوية أو فترة الميزانية المتعددة السنوات، استنادا إلى الخطط الحالية والظروف الاقتصادية المتوقعة خلال فترة الميزانية تلك، والمصروفات أو النفقات التي توافق عليها الهيئة الإدارية. ولا تعد الميزانية المعتمدة تقديرا آجلا أو توقعا يستند إلى افتراضات بشأن الأحداث المقبلة والإجراءات الإدارية الممكنة التي لا يتوقع بالضرورة أن تحدث. وبالمثل، تختلف الميزانية المعتمدة عن المعلومات المالية الاستشرافية، التي قد تكون في شكل تنبؤ أو تقدير، أو مزيج من كليهما، من قبيل تنبؤ لمدة سنة واحدة بالإضافة إلى تقدير لمدة خمس سنوات.

## الميزانية الأصلية والميزانية النهائية

٣٢ - يمكن أن تشمل الميزانية الأصلية المبالغ المعتمدة المتبقية التي يتم ترحيلها تلقائيا من السنوات السابقة بموجب القانون. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب بعض عمليات الميزنة الحكومية الترحيل التلقائي للاعتمادات لتغطية التزامات السنوات السابقة. وتتضمن الالتزامات الخصوم المستقبلية المحتملة المبينة على اتفاق تعاقدي حالي. ويمكن أن تشمل الالتزامات أوامر شراء معلقة وعقود لم تستلم بعد البضائع والخدمات المتعلقة بها.

٣٣ - وقد تكون الاعتمادات التكميلية ضرورية في الحالات التي لا تورد فيها الميزانية الأصلية بشكل واف احتياجات الإنفاق الناجمة عن الحرب أو الكوارث الطبيعية على سبيل المثال. وقد يكون هناك نقص في الإيرادات المدرجة في الميزانية خلال الفترة، وقد يكون من الضروري إجراء تحويلات داخلية بين أبواب الميزانية أو البنود المتسلسلة لملاءمة التغيرات في الأولويات خلال السنة. وتشمل الميزانية النهائية جميع هذه التغيرات أو التعديلات المأذون بها.

## عرض المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

٣٤ - يعرض الكيان مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية التي يحاسب عليها علنا والمبالغ الفعلية، إما في شكل بيان مالي إضافي منفصل أو في شكل أعمدة ميزانية إضافية في البيانات المالية التي تعرض حاليا وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعرض المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية كلاهما يلي بشكل منفصل:

ألف - المبالغ المدرجة في الميزانية الأصلية والنهائية؛

باء - المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة؛

جيم - تفسير للفروق الهامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، من خلال الإفصاح في الملاحظات.

٣٥ - ومن شأن عرض المبالغ المدرجة في الميزانية الأصلية والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية في البيانات المالية على أساس قابل للمقارنة بالميزانية التي تتاح للجمهور أن يكمل دورة المسألة من خلال تمكين مستخدمي البيانات المالية من تحديد ما إذا كان قد جرى الحصول على الموارد واستخدامها وفقا للميزانية المعتمدة. ويمكن أيضا عرض الفروق بين المبالغ الفعلية والمبالغ المدرجة في الميزانية الأصلية أو النهائية في البيانات المالية بغرض الاستكمال.

٣٦ - وسيساعد تفسير الفروق الهامة بين المبالغ الفعلية والمبالغ المدرجة في الميزانية المستخدمين على فهم أسباب حالات الخروج عن الميزانية المعتمدة التي يحاسب الكيان عليها علنا. ويمكن تحديد الفروق الهامة بالإشارة على سبيل المثال إلى ما يلي: (أ) الفروق بين الميزانية الفعلية والميزانية الأصلية للتركيز على الأداء قياسا بالميزانية الأصلية؛ أو (ب) الفروق بين الميزانية الفعلية والميزانية النهائية للتركيز على مدى امتثال الميزانية النهائية.

٣٧ - وفي العديد من الحالات، تكون الميزانية النهائية هي نفس المبالغ الفعلية. ويعود ذلك إلى أن تنفيذ الميزانية يُرصد خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأن الميزانية الأصلية تُنقح تدريجيا لتعكس الظروف والخبرات المتغيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشترط هذا المعيار الإفصاح عن تفسير لأسباب التغيرات بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية.

٣٨ - وكثيرا ما تصدر بالاقتران مع البيانات المالية مناقشات الإدارة وتحليلاتها واستعراضها للعمليات أو غير ذلك من التقارير التي تقدم فيها تعليقات على أداء الكيان وإنجازاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تفسيرات لأي فروق هامة عن المبالغ المدرجة في الميزانية. ووفقا لهذا المعيار، يدرج تفسير للفروق الهامة بين المبالغ الفعلية والمبالغ المدرجة في الميزانية في الملاحظات على البيانات المالية، ما لم يكن (أ) مدرجا في تقارير أو وثائق عامة أخرى تصدر بالاقتران مع البيانات المالية؛ و (ب) مع الملاحظات على البيانات المالية.

## العرض والإفصاح

٣٩ - لا يقدم الكيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في شكل أعمدة ميزانية إضافية في البيانات المالية الرئيسية إلا عندما تعد البيانات المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة.

٤٠ - ويجوز أن تُعرض المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في بيان منفصل (البيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، أو بيان بعنوان مماثل) يدرج في المجموعة الكاملة للبيانات المالية. وكبدل عن ذلك، عندما تعد البيانات المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، أي على

نفس الأساس المحاسبي لنفس الكيان والفترة المشمولة بالتقرير، وباعتماد نفس هيكل التصنيف، يمكن إدراج أعمدة إضافية في البيانات المالية الرئيسية القائمة المعروضة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستحدد هذه الأعمدة الإضافية المبالغ المدرجة في الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، وكذلك الفروق بين الميزانية والمبالغ الفعلية إذا اختار الكيان ذلك.

٤١ - وعندما لا تعد الميزانية والبيانات المالية على أساس قابل للمقارنة، يُعرض بشكل منفصل بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وفي هذه الحالات، ومن أجل ضمان ألا يسيء القراء تفسير المعلومات المالية المعدة على أسس مختلفة، قد يكون من المفيد أن توضح البيانات المالية أن أساس الميزانية يختلف عن الأساس المحاسبي وأن بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية معدّ على أساس الميزانية.

٤٢ - وفي الكيانات التي تعد فيها الميزانيات على أساس الاستحقاق وتشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية، يمكن إدراج أعمدة ميزانية إضافية في جميع البيانات المالية الرئيسية المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي الكيانات الأخرى، يمكن عرض الميزانيات المعدة على أساس الاستحقاق فقط في شكل بعض البيانات المالية الرئيسية التي تضم المجموعة الكاملة من البيانات المالية على النحو المحدد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الميزانية في شكل بيان للأداء المالي أو بيان للتدفقات النقدية، مع تقديم معلومات إضافية في الجداول الملحقّة الداعمة. وفي هذه الحالات، يمكن إدراج أعمدة ميزانية إضافية في البيانات المالية الرئيسية التي تُعتمد أيضا لعرض الميزانية.

#### مستوى تجميع البيانات

٤٣ - قد توفر وثائق الميزانية تفاصيل كثيرة عن أنشطة وبرامج أو كيانات محددة. وكثيرا ما يجري تجميع هذه التفاصيل في فئات واسعة ذات مسميات شائعة هي "البنود الرئيسية للميزانية" أو "تصنيفات الميزانية" أو "عناوين الميزانية" لعرضها على هيئة إشرافية وطلب الموافقة عليها. وسيضمن الإفصاح عن معلومات الميزانية والمعلومات الفعلية بما يتسق مع تلك الفئات الواسعة والبنود الرئيسية للميزانية أو عناوينها أن تجرى المقارنات على مستوى الهيئة التشريعية المحددة في وثائق الميزانية.

٤٤ - ويتطلب المعيار ٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، أن توفر البيانات المالية معلومات تتسم بعدد من الخصائص النوعية، بما في ذلك أن تكون المعلومات:

- ألف - ذات صلة باحتياجات المستخدمين المتعلقة باتخاذ القرارات؛
- باء - موثوقة لأن البيانات المالية:
- '١' تمثل بأمانة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للكيان؛
- '٢' تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملات والأحداث الأخرى والظروف، وليس مجرد الشكل القانوني؛
- '٣' محايدة، أي خالية من التحيز؛
- '٤' رشيدة؛
- '٥' كاملة فيما يتعلق بجميع الجوانب الهامة.

٤٥ - ويمكن عرض المزيد من معلومات الميزانية، بما في ذلك معلومات عن الإنجازات في مجال الخدمات، في وثائق أخرى غير البيانات المالية. ويُشجَّع على الإحالة من البيانات المالية إلى تلك الوثائق، لا سيما لربط بيانات الميزانية والبيانات الفعلية ببيانات الميزانية غير المالية والإنجازات في مجال الخدمات.

#### التغيرات من الميزانية الأصلية إلى الميزانية النهائية

- ٤٦ - يقدم الكيان تفسيراً لما إذا كانت التغيرات بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية تنتج عن عمليات إعادة تخصيص الموارد ضمن الميزانية أو غير ذلك من العوامل:
- ألف - من خلال الإفصاح في الملاحظات ضمن البيانات المالية؛ أو
- باء - في تقرير يصدر قبل صدور البيانات المالية أو في نفس وقته أو بالاقتران معه، ويشمل إحالة إلى التقرير في الملاحظات على البيانات المالية.
- ٤٧ - وتتضمن الميزانية النهائية جميع التغيرات التي تعتمد عليها الهيئة التشريعية لتنقيح الميزانية الأصلية. واتساقاً مع متطلبات هذا المعيار، تدرج كيانات القطاع العام في الملاحظات على البيانات المالية تفسيراً للتغيرات بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية. ويشمل هذا التفسير، على سبيل المثال، ما إذا كانت التغيرات تنشأ نتيجة عمليات إعادة تخصيص الموارد ضمن بارامترات الميزانية الأصلية، بما في ذلك التغيرات في السياسة العامة. وكثيراً ما تجري هذه الإفصاحات في مناقشات الإدارة وتحليلاتها أو في تقرير مماثل عن العمليات يصدر بالاقتران مع البيانات المالية، لكن دون أن يكون جزءاً منها. ويمكن أيضاً أن تدرج هذه الإفصاحات في التقارير المتعلقة بتنفيذ الميزانية، مع إحالة مناسبة.

## الأساس القابل للمقارنة

٤٨ - تعرض جميع المقارنات بين الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة بالميزانية.

٤٩ - وتعرض المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية بناء على نفس الأساس المحاسبي (أساس الاستحقاق أو الأساس النقدي أو أساس آخر) ونفس أساس التصنيف اللذين تستخدمهما الميزانية المعتمدة ولنفس الكيانات والفترة التي تتناولها. وسيضمن ذلك أن يجري الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالامتثال للميزانية في البيانات المالية على نفس الأساس المستخدم في الميزانية نفسها. وفي بعض الحالات، قد يعني ذلك عرض مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس محاسبي مختلف، وللمجموعة مختلفة من الأنشطة، ومع شكل عرض أو تصنيف مختلف عن الشكل المعتمد في البيانات المالية.

٥٠ - وقد تعتمد الكيانات أسساً محاسبية مختلفة لإعداد كل من بياناتها المالية وميزانياتها المعتمدة. فعلى سبيل المثال، قد تعتمد حكومة ما أساس الاستحقاق لإعداد بياناتها المالية والأساس النقدي لإعداد الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تركز الميزانيات على الالتزامات بإنفاق الأموال في المستقبل والتغيرات في تلك الالتزامات أو تتضمن معلومات عن ذلك، في حين يبلغ البيان المالي عن الأصول، والخصوم، وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيرادات، والمصروفات، والتغيرات الأخرى في صافي الأصول/حقوق الملكية، والتدفقات النقدية. ولكن كثيراً ما يكون الكيان الذي يعد الميزانية هو نفس الكيان الذي يقدم التقارير المالية. وبالمثل، كثيراً ما تُبين في البيانات المالية الفترة التي تُعدّ الميزانية لها وأساس التصنيف المعتمد في إعداد الميزانية. ويضمن ذلك بأن يسجل النظام المحاسبي المعلومات المالية ويبلغ عنها بطريقة تيسر المقارنة بين البيانات المدرجة في الميزانية والبيانات الفعلية لأغراض الإدارة والمساءلة، من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ الميزانية خلال فترة الميزانية وتقديم التقارير إلى المستخدمين على سبيل المثال.

٥١ - وفي بعض الحالات، قد تُعدّ الميزانيات على أساس نقدي أو على أساس الاستحقاق بما يتسق مع نظام إعداد التقارير الإحصائية الذي يشمل الكيانات والأنشطة المختلفة عن تلك المدرجة في البيانات المالية.

## الميزانيات المتعددة السنوات

٥٢ - يعتمد بعض الكيانات ميزانيات متعددة السنوات ويتيح إطلاع الجمهور عليها، بدلاً من اعتماد ميزانيات سنوية منفصلة. وعادة ما تشمل الميزانيات المتعددة السنوات مجموعة من الميزانيات السنوية أو أهداف الميزانيات السنوية. وتبين الميزانية المعتمدة لكل فترة سنوية

تطبيق سياسات الميزنة المرتبطة بالميزانية المتعددة السنوات لتلك الفترة. وفي بعض الحالات، تنص الميزانية المتعددة السنوات على ترحيل الاعتمادات غير المستخدمة في أي سنة واحدة.

٥٣ - وقد تتخذ الكيانات ذات الميزانيات المتعددة السنوات نهجاً مختلفة في تحديد ميزانيتها الأصلية وميزانيتها النهائية، بناءً على الكيفية التي تقر بها ميزانيتها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقر حكومة ما ميزانية لفترة سنتين تتضمن ميزانيتين سنويتين معتمدين، وفي هذه الحالة سيكون هناك ميزانية أصلية وميزانية معتمدة نهائية لكل فترة سنوية. وإذا سمح بإتفاق الاعتمادات غير المستخدمة من السنة الأولى من ميزانية فترة السنتين في السنة الثانية، تزداد الميزانية الأصلية لفترة السنة الثانية بمقدار هذه المبالغ المرحلة. وفي حال اعتماد الميزانيات المتعددة السنوات، تشجع الكيانات على تقديم إفصاحات إضافية في الملاحظات بشأن العلاقة بين الميزانية والمبالغ الفعلية خلال الفترة.

#### الإفصاح في الملاحظات عن أساس الميزانية وفترتها ونطاقها

٥٤ - يبين الكيان في الملاحظات على البيانات المالية أساس الميزانية وأساس التصنيف المعتمدين في الميزانية المعتمدة.

٥٥ - وقد يكون ثمة أوجه اختلاف بين الأساس المحاسبي (الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق أو صيغة معدلة منهما) المستخدم في إعداد وعرض الميزانية والأساس المحاسبي المستخدم في البيانات المالية. ويمكن أن تحدث هذه الاختلافات عندما يجمع النظام المحاسبي ونظام الميزانية المعلومات من منظورات مختلفة، حيث يمكن أن تركز الميزانية على التدفقات النقدية أو على التدفقات النقدية بالإضافة إلى التزامات معينة، في حين تبليغ البيانات عن التدفقات النقدية والمعلومات المتعلقة بالاستحقاقات.

٥٦ - وقد تختلف أيضاً الأشكال ونظم التصنيف المعتمدة في عرض الميزانية المعتمدة عن الأشكال المعتمدة في البيانات المالية. وقد تصنّف الميزانية المعتمدة البنود على نفس الأساس المعتمد في البيانات المالية، من قبيل تصنيفها حسب الطبيعة الاقتصادية للبنود (تعويضات الموظفين، واستخدام السلع أو الخدمات، وما إلى ذلك) أو وظيفتها (الصحة والتعليم وما إلى ذلك). وكبديل عن ذلك، قد تصنف الميزانية البنود حسب برامج محددة (مثل الحد من الفقر، أو مكافحة الأمراض المعدية)، أو عناصر البرنامج المرتبطة بأهداف نتائج الأداء (مثل تخرج الطلاب من برامج التعليم العالي أو العمليات الجراحية التي تجريها خدمات الطوارئ في المستشفيات)، وهي تصنيفات تختلف عن التصنيفات المعتمدة في البيانات المالية. وعلاوة على

ذلك، قد تُعتمد ميزانية متكررة لعمليات حارية (من قبيل التعليم أو الصحة) بشكل منفصل عن ميزانية رأسمالية لنفقات رأسمالية (من قبيل البنية التحتية أو المباني).

٥٧ - ويتطلب المعيار ١ من المعايير المحاسبية للقطاع العام أن تقدم الكيانات في الملاحظات على البيانات المالية معلومات عن أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية الهامة المعتمدة. ويساعد الإفصاح عن أساس الميزانية وأساس التصنيف المعتمدين في إعداد وعرض الميزانيات المعتمدة المستخدمين على التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين الميزانية والمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في البيانات المالية.

٥٨ - ويفصّل الكيان في الملاحظات على البيانات المالية عن فترة الميزانية المعتمدة.

٥٩ - وتُعرض البيانات المالية مرة في السنة على الأقل. ويمكن أن تعتمد الكيانات ميزانيات لفترة سنوية أو لفترات متعددة السنوات. ويساعد الإفصاح عن الفترة المشمولة بالميزانية المعتمدة، عندما تختلف تلك الفترة عن فترة الإبلاغ المعتمدة للبيانات المالية، مستخدمي تلك البيانات المالية على التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين البيانات الواردة في الميزانية ومقارنة الميزانية بالبيانات المالية. ويمثل أيضا الإفصاح عن الفترة المشمولة بالميزانية المعتمدة، عندما تكون تلك الفترة هي نفس الفترة المشمولة بالبيانات المالية، تأكيدا مفيدا، لا سيما في الاختصاصات التي تُعدّ فيها أيضا الميزانيات المؤقتة والبيانات المالية والتقارير.

تسوية المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة مع المبالغ الفعلية الواردة في البيانات المالية

٦٠ - تجرى تسوية للمبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة بالميزانية، عندما لا تعد البيانات المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، مع المبالغ الفعلية التالية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أي فروق ناشئة عن اختلاف الأساس والتوقيت والكيان كل على حدة.

ألف - في حال اعتماد أساس الاستحقاق في إعداد الميزانية، مجموع الإيرادات، ومجموع المصروفات، وصافي التدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل؛ أو

باء - في حال اعتماد أساس آخر غير أساس الاستحقاق في إعداد الميزانية، صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

٦١ - ويجري الإفصاح عن التسوية في متن بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، أو في الملاحظات على البيانات المالية.

٦٢ - ويمكن عادة وضع تصنيف مفيد للفروق بين المبالغ الفعلية المحددة وفقا للأساس القابل للمقارنة والمبالغ المعترف بها في البيانات المالية في الفئات التالية:

ألف - الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس التي تحدث عند إعداد الميزانية المعتمدة على أساس غير الأساس المحاسبي، من قبيل الحالة التي تعد فيها الميزانية على الأساس النقدي أو الأساس النقدي المعدل والبيانات المالية على أساس الاستحقاق؛

باء - الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت التي تحدث عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المعتمدة في البيانات المالية؛

جيم - الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان التي تحدث عندما تغفل الميزانية برامج أو كيانات تمثل جزءاً من الكيان الذي تعد له البيانات المالية.

٦٣ - وقد تكون هناك فروق في الأشكال وفي نظم التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

٦٤ - ومن شأن التسوية التي يقتضي هذا المعيار إجراؤها تمكين الكيان من الوفاء على نحو أفضل بالتزاماته المتعلقة بالمساءلة، من خلال تحديد المصادر الرئيسية للفروق بين المبالغ الفعلية على أساس الميزانية والمبالغ المعترف بها في البيانات المالية. ولا يمنع هذا المعيار تسوية المجموع الرئيسية والمجموع الفرعية، أو كل فئة من فئات البنود، المعروضة في المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، مع المبالغ المقابلة في البيانات المالية.

٦٥ - وفيما يتعلق ببعض الكيانات التي تعتمد نفس الأساس المحاسبي في إعداد كل من وثائق الميزانية والبيانات المالية، لا يطلب إلا تحديد الفروق بين المبالغ الفعلية في الميزانية والمبالغ المقابلة في البيانات المالية. ويحدث ذلك في حالات الميزانية التي (أ) تُعدّ للفترة نفسها؛ و (ب) تشمل الكيانات نفسها؛ و (ج) تعتمد نفس شكل العرض المعتمد في البيانات المالية. وفي هذه الحالات، لا يشترط إجراء التسوية.

٦٦ - وفيما يتعلق بالكيانات الأخرى التي تعتمد نفس الأساس المحاسبي في إعداد الميزانية والبيانات المالية، قد يكون هناك فرق في شكل العرض أو الكيان المعد للتقرير أو الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، قد يُعتمد في الميزانية المعتمدة شكل تصنيف أو عرض مختلف عن البيانات المالية، أو قد لا تشمل إلا الأنشطة غير التجارية للكيان، أو ربما تكون ميزانية متعددة السنوات. وقد يكون إجراء التسوية ضروريا في الحالات التي توجد فيها اختلافات في طريقة العرض أو التوقيت أو الكيان بين الميزانية والبيانات المالية المعدة على نفس الأساس المحاسبي.

٦٧ - وفيما يتعلق بالكيانات التي تستخدم أساس المحاسبة النقدي (أو الأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق المعدل) لعرض الميزانية المعتمدة وأساس الاستحقاق في بياناتها المالية، تسوى الجاميع الرئيسية المعروضة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وصافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل على النحو المعروض في بيان التدفقات النقدية المعد وفقا للمعيار ٢ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بيانات التدفقات النقدية.

٦٨ - ولا يطلب الإفصاح عن معلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة وفقا لمتطلبات المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٩ - ويتطلب هذا المعيار إدراج مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في البيانات المالية للكيانات التي تتيح إطلاع الجمهور على ميزانيتها (ميزانياتها) المعتمدة. وهو لا يتطلب الإفصاح عن مقارنة بين المبالغ الفعلية للفترة السابقة وميزانية تلك الفترة السابقة، كما أنه لا يتطلب الإفصاح في البيانات المالية للفترة الحالية عن التفسيرات ذات الصلة للفروق بين المبالغ الفعلية والميزانية لتلك الفترة السابقة.